الخلاف النحوي
بين اللهجات في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك

الدكتور حسن علي طه **السيدة هديل محمد إبراهيم**
جامعة تكريت
كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية

لما كانت أغلب الدراسات التي تناولت الخلاف النحوي قد اقتصرت على الخلاف بين مدرستي البصرة والكوفة، أو ماخالف بعض العلماء لجمهور النحاة، وقد خرجت بعض الدراسات . على قلة . عن هذا التقليد، فتناولت الخلاف النحوي بين المدرسة الواحدة، مثل الخلاف النحوي بين البصريين والخلاف النحوي بين الكوفيين وما إلى ذلك، فدفعني هذا الموضوع إلى دراسة (الخلاف النحوي بين اللهجات في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك) وما هذا البحث الذي بين أيديكم إلا نوع من هذه الدراسات التي خرجت عن تلك الدراسات التقليدية، وإن كانت مادة هذا البحث مبثوثة في أثناء الكتب التي تناولتها كثير من الدراسات بأشكال وأحجام مختلفة ، إلا أنه يحسب لهذا البحث أنَّه اعتنى وجمع المسائل الخلافية التي كان سببها الخلاف بين اللهجات .

وقسمت البحث على مقدمةوتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة وقد عرضت في المقدمة سبب اختياري للموضوع وأهم الصعوبات التي واجهتها في البحث،وفي التمهيد

تناولت تعريف اللغة واللهجة والفرق بينهما، وتناولت في المبحث الأول الخلاف النحوي في الأسماء، وفي المبحث الثاني: الخلاف النحوي في الأفعال، والمبحث الثالث: الخلاف النحوي في الحروف، وذكرت في الخاتمة أهم النتائج التي توصلت إليها .

Research

As most of the studies on the dispute grammar had been confined to the dispute between my school Basra and Kufa, or Makhalv some scientists audience grammarians, has left some studies on the lack of this tradition, it grabbed a grammar of the dispute between the same school, such as the dispute grammar between the visual and the dispute grammar between Alkoviin etc., Vdfna this topic to study (grammar dispute between the dialects to explain IbnAqil on the Millennium son of the owner) and this research is in your hands, but this type of studies that came out from those traditional studies, though the material in this research Mbthoth During books that dealt with many of the studies in different shapes and sizes, but it is calculated for this search that took care of the collection and contentious issues which was caused by the dispute between the dialects. Divided search Mekdmhautamhid and three sections and a conclusion was presented in the introduction why I chose the

topic and the most important difficulties encountered in the search, and in the boot addressed the definition of language and dialect and the difference between them, and dealt with in the first part, the dispute grammar in names, and in the second section: the dispute grammar in acts, and the third section : disagreement grammar in letters, said in conclusion the most important findings.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ،والصلاة والسلام على رسوله الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين. أمَّا بعد:

فإنَّ اللغة العربية هيأشرف اللغات وأدومها على وجه الأرض، وقد اكتسبت شرفها ودوامها من القرآن الكريم لقوله تعالى : چ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ چ[الحجر] فدامت اللغة بدوام القرآن الكريم الذي نزل بها، وإنَّ هذه اللغة التي نزل بها القرآن الكريم تنطق بها جميع القبائل التي كانت تسكن شبه الجزيرة العربية، ولما انتشر الإسلام وكثر الداخلون فيه من العجم انتشر اللحن بينهم، فرأى العلماء ضرورة تقعيد قواعد للغة العربية للحدِّ من ظاهرة اللحن، وقد اتفق العلماء على أخذ اللغة من أهل الوبر ولاسيما تلك القبائل التي لم تحتك بالعجم، ومن المعلوم أن لكل لهجة خصائصها التي تميّزها عن اللهجات الأخرى ، فجمع العلماء لهجات تلك القبائل على اختلاف خصائصها ووضعوا قواعدهم على الأغلب من اللهجات، إلا أنَّ كثيراً من اللغات الرصينة قد خالفت الأغلب في بعض خصائصها اللغوية ولاسيما النحوية منها، فظهرت أول بوادر الخلاف بين لغات القبائل واللغة الفصحى المتمثلة بلغة القرآن الكريم، ومن ثم امتد هذا الخلاف حتى توسع وانتشر بين البصرة والكوفة، وقد كثرت الدراسات التي تناولت الخلاف النحوي إلا أن كثيراً من

الدراسات التي تناولت الخلاف النحوي قد اقتصرت على الخلاف بين مدرستي البصرة والكوفة، أو ماخالف بعض العلماء لجمهور النحاة، وقد خرجت بعض الدراسات ـ على قلة ـ عن هذا التقليد، فتناولت الخلاف النحوي بين المدرسة الواحدة، مثل الخلاف النحوي بين البصريين والخلاف النحوي بين الكوفيين وما إلى ذلك، فشدني هذا الموضوع إلى دراسة (الخلاف النحوي بين اللهجات في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك) وما هذا البحث الذي بين أيديكم إلا نوع من هذه الدراسات التي خرجت عن تلك الدراسات التقليدية، وإن كانت مادة هذا البحث مبثوثة في أثناء الكتب التي تناولتها كثير من الدراسات بأشكال وأحجام مختلفة ، إلا أنه يحسب لهذا البحث أنَّه اعتنى وجمع المسائل الخلافية التي كان سببها الخلاف بين اللهجات .

لذا كانت هناك بعض الصعوبات التي واجهتني ومنها أن كثيرا من الأبيات الشعرية التي استشهدت بها في بحثي كان يصعب معرفة قائلها وبالتالي عدم معرفة الشاعر يعني عدم معرفة القبيلة التي ينتمي إليها الشاعر، فضلا عن مجيء بعض الشواهد الشعرية لقبائل أخرى ولغات أخرى وهذا دليل على أن العلماء لم ينتبهوا إلى أن هناك قبائل وأقوام أخرى كانت تشترك فيما بينها في بعض خصائصها وقد ورد ذلك على ألسنة شعرائها.

وقسمت البحث على مقدمةوتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة وقد عرضت في المقدمة سبب اختياري للموضوع وأهم الصعوبات التي واجهتها في البحث،وفي التمهيد تناولت تعريف اللغة واللهجة والفرق بينهما، وتناولت في المبحث الأول الخلاف النحوي في الأسماء، وفي المبحث الثاني: الخلاف النحوي في الأفعال، والمبحث الثالث: الخلاف النحوي في الحروف، وذكرت في الخاتمة أهم النتائج التي توصلت إليها .

وختاماً هذا جهد المقل أضعه بين أيديكم وادعوا من الله العظيم أن يقبله بفضله وكرمه فهو خير مسؤول وخير مأمول والحمد لله رب العالمين.

التمهيد

اللغات واللهجات والفرق بينهما.

إن من أكثر الدراسات أهمية في الدرس اللغوي هي دراسة اللهجات ، وذلك لبيان أصل اللهجة العربية وماهي أهم التطورات التي طرأت عليها على مر الحقبات الزمنية المتعددة، ولقد وقفت كثير من الكتب على دراسة اللهجات قديماً وحديثاً، ومع كثرة هذه الدراسات إلا أنَّه قد حدث خلاف بين العلماء حول مصطلحي اللغة واللهجة، وأيهما أدق في الاستعمال، وقبل أن نوضح ذلك لا بد من الوقوف على تعريفٍ لكل من هذين المصطلحين.

فاللغة وكما هو معروف ((هي أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم))[٧٢]، وهذا التعريف الذي أطلقهُ ابن جني (ت٣٩٢هـ) على اللغة هو تعريف ساوى به بين اللغة واللهجة؛ لكونه قد أطلق لفظة (القوم) التي دلت على مجاميع من الناس .

وعرَّفها ابن خلدون (ت٨٠٨) في قوله: ((اعلم إن اللغة في المتعارف هي عبارة المتكلم عن مقصوده، وتلك العبارات فعل لساني ناشئ عن القصد بإفادة الكلام، فلابد أن تصير ملكة متقررة في العضو الفاعل لها ، وهو اللسان، وهو في كل أمة بحسب اصطلاحاتهم))[٧٢]،وهذا التعريف جمع بين اللغة واللهجة ولم يفرق بينهما أيضاً. وهذا ماعرَّفهُ القدامى .

أمَّا المحدثون فقد عرفوا اللغة على أنها ((منظومة من العلاقات والمعاني أساسها الصوت تعتمد في أداء وظيفتها على رموز اعتباطية تستطيع بها مجموعة من البشر التفاهم والاتصال))[٧٢]

أما اللهجة : ((فهي مجموعة من الصفات اللغوية تنتمي إلى بيئة خاصة، أو هي قيود صوتية تُلحظ حين أداء الألفاظ في بيئة معينة ويشترك في هذه الصفات جميع أفراد البيئة ،وبيئة اللهجة هي جزء من بيئة أوسع وأشمل تضم لهجات متعددة، لكل منها خصائصها ولكنها مشتركة جميعاً في مجموعة من الظواهر اللغوية التي تُيسر اتصال أفراد هذه البيئات بعضهم ببعض))[٧٢] ومن خلال هذه التعاريف نستطيع أن ندرك أنَّ العلاقة بين اللغة واللهجة هي علاقة قائمة على علاقة الخاص بالعام؛ لأنَّ بيئة اللهجة هي جزء من بيئة أوسع وأشمل تضم عدَّة لهجات ولكل واحدة منها مجموعة من الخصائص، وتشترك جميعها في مجموعة من الظواهر اللغوية التي تشير إلى اتصال أفراد هذه البيئات بعضهم ببعض وفهم ما قد يدور بينهم وتلك البيئة الشاملة التي تتألف من عدة لهجات لكل منها ما يميزها، وجميع هذه اللهجات تشترك في مجموعة من الصفات اللغوية والعادات الكلامية التي تؤلف لغة مستقلة عن غيرها من اللغات[٧٢]

وبصورة عامة توجد هناك بعض الفروقات عند المحدثين بين اللغة واللهجة ويكمن جوهر هذه الفروقات في أن اللغة تكون عامة مشتركة ولكن اللهجة خاصة أي بمقياس آخر أن اللغة أوسع من اللهجة فهي تشمل وحدات أكثر من تلك الموجودة في اللهجة.

المبحث الأول : الخلاف النحوي في الأسماء

أولاً: الأسماء الخمسة

الأسماء الخمسة المعروفة هي(أب،أخ ،حم،ذو،فو)[٧٢]، وأختلف بعضهم في الاسم السادس وهو(هن)بسبب عدم استعماله كثيراً،لأن الأشهر في استعماله أن يعرب بالحركات الظاهرة على النون[٧٢]، ولهذا قال ابن مالك في الألفية[٧٢]:

أبٌ، أخٌ ، حمٌ، كَذَاكَ وَهَنُ والنَّقْصُ في هذا الأخيرِ أحْسَنُ

– وعلامة رفع الأسماء الخمسة الواو نيابة عن الضمه مثل (جاء أبوك)، وعلامة نصبها الألف نيابة عن الفتحة مثل (رأيت أباك)، وعلامة جرهاالياء نيابة عن الكسرة مثل (مررت بأبيك) [٧٢].

وهذا هو المشهور في إعراب الأسماء الخمسة، أنها تعرب بالحروف[٧٢]، وذكر ابن عقيل في شرحه على الألفية أنَّ في إعراب الأسماء الخمسة ثلاث لغات فقال:((أنَّ في(أب،أخ،حم)ثلاث لغات: أشهرها: أن تكون بالواو والألف والياء والثانية: أن تكون بالألف مطلقاً ،والثالثة أن تحذف منها الأحرف الثلاثة وهذا نادر، وأنَّ في(هن)لغتين ،إحداهما: النقص وهو الأشهر، والثانية: الإتمام وهو قليل))[٧٢]، ذكر الشارح في كلامه أنَّ الأسماء الخمسة تعرب بالحروف بدلاً من الحركات وعرفنا الحروف هي(الواو،الألف،الياء)والإعراب بهذه الحروف هي اللغة الأكثر شهرة في إعراب هذه الأسماء، وتسمى هذه اللغة لغة الإتمام بالحروف كما في (هذا أبوه ،رأيت أباه،مررت بأبيه)،وذهب جمهور البصريين إلى أنها معربة بحركات مقدرة على (الواو والألف والياء)رفعاً ونصباً وجراً وأنهَّ أشبع فيها ما قبل الآخر،واستدلوا لقولهم بأن يكون أصل الإعراب حركات ظاهرة أو مقدرة، فإن أمكن التقدير مع وجود النظير لم يعدل عنه[٧٢].

أضف إلى ذلك أن من النحويين من عدَّ إعراب الأسماء الخمسة بالحروف شذوذاً عن الأصل، إذ عدَّ إعراب تلك الأسماء بالحروف شاذاً ولم يكتف بذلك وإنمَّا راح يذكر آراء النحاة في تعليل ذلك الشذوذ إذ يقول: (هذه الأسماء الخمسة المعتلة (معتلة)لأنَّ لاماتها حروف عله إلا(فاك) [٧٢].

وهي معربة بالحروف وذلك شاذ وهذا الرأي مخالف للصواب؛وذلك لأنَّ الشاذ ماقلَّ وروده في كلام العرب وخالف القياس والإعراب بالحروف هو المشهور وإن كان الأصل في النحوالإعراب بالحركات.

ومن النحويين من سكت عن تعليلها، لأنَّهم قلما يعللون الشاذ، وأكثرهم عللوا فقالوا: أُعربت بالحروف؛لأنها أشبهت المثنى والمجموع؛لأن منها مايلزم الإضافة وهو(ذو)كما في(ذو مال) وباقيها تغلب عليها الإضافة فلما كانت كذلك صارت فرعاً على المفرد للإضافة اللازمة أو الغالبة(٧٢).

وأشار الشارح إلى لغة أخرى وهي لغة القصر وتكون بالألف مطلقاً أي: في حالة (الرفع،النصب،الجر)نحو(هذا أباه،رأيت أباه،مررت بأباه)ولقد جاء على لسان رسول الله . صلى الله عليه وسلم . أنَّه تكلم بلغة أولئك القوم فقال:(ما صنع أبا جهل؟)فجاءت لفظة (أبا) بالألف مع انها فاعل ومثلها قول الشاعر:

إنَّ أَبَاهَا وأَبَا أَبَاها قَدْ بَلَغَا فِي المَجْدِ غَايَتَاها (٧٢)

وهذه اللغة التي ذكرناها هي إحدى لغات العرب واشتهروا بها (بني الحارث،وخثعم،وزبيد)وكلهم يلزمون الاسم (الألف المطلقة) في جميع أحواله وهذا يدل على أنَّ هذه اللغة مشهورة عند العرب أيضاَ لكن ليست كشهرة الإعراب بالحروف .

أما اللغة الثالثة فقد ورد في كلام العرب أنهم يقولون : (هذا أبُك و رأيت أبَك و مررت بأبك) من غير واو ولا ألف ولا ياء ، كما يقولون في حالة الإفراد من غير إضافة فنجد أن كلمة (أب) جاءت مرفوعة مرة ومنصوبة مرة ومجرورة مرة أخرى، وعلامة الرفع الضمة والنصب الفتحة والجر الكسرة وقد ورد على هذه اللغة قول الشاعر :

سوى أبِكَ الأعلى وأن محمداً علا كلّ عالٍ يا بن عم محمد (٧٢)

فجاءت لفضة (أبِك)مجرورة بالكسرة وكان حقها أن تأتي بالياء ،أما الحروف فهي محذوفة وهي لغة النقص التي أشار إليها الشارح ولقد ورد في الشعر مثلها كقول الشاعر :

بأبهِ اقْتَدَى عَدِيُ في الْكَرَمْ وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَم(٧٢)

إذ قال (بأبهِ)فحذف الياء وجعل الاسم مجرورا بالكسرة ثم قال (ومن يشابه أبَه)فحذف الألف وجعل علامة النصب هي الفتحة بدل الألف(٧٢)، وهذه اللغة يختص بها أربعة أسماء هي (أب،أخ،حم،هن)وتعدُّ هذه اللغة هي الأقل شهرة من بين اللغات، ولذلك حكم عليها بالندرة ومثله قوله تعالى في [يوسف:٧٨]وهذا يدل على أن الإعراب بالحروف أصل في الأسماء الخمسة بل ومن خالف هذا الأصل عُدَّ شاذاً، ولذلك حكم على هذه اللغة بالندرة، لأنها قليلة في لغات العرب، وهذا الكلام ليس عليه دليل، وإنما المشهور فيها أنها تعرب بالحروف وليس هناك أي حركه مقدرة والأصل في النحو هو عدم التقدير، لذلك نحن نرجح أن يكون الإعراب بالحروف وليس بالحركات المقدرة .

ثانياً: **الاسم المثنى**

المثنى وهو لفظ يدلُّ على اثنين أو اثنتين متفقين في اللفظ والمعنى بزيادة ألف ونون في حالة الرفع أو ياء ونون على المفرد في حالتي النصب والجر، ويكون مفتوحاً ما قبل الألف والياء ومكسور النون عوضاً عن الحركة أو التنوين في المفرد نحو(جاءني مسلمَانِ ،رأيت مسلمَينِ ، مررت بمسلمَينِ) وتسقط نونه عند الإضافة نحو(غلاما زيد أو غلامي زيد) إذا لاقاها حرفاً ساكناً نحو: (غلاما الحسن) وللاسم المثنى علامات إعرابية مهمة تلازمه في الحالات الثلاث(الرفع،النصب،الجر) (٧٢). فعلامة رفع الاسم هي(الألف كما في قوله تعالى: چ ڈ ڈ ژ ژ چ [يوسف:٣٦]، وعلامة النصب هي الياء كما في قوله تعالى:چ ک ک ک ک گ گ چ[الرعد:٣]، أما علامة الجر فهي الياء أيضاً قال تعالى:چ □ □ □ □ □ چ[الكهف:٦٠]، وهذا هو الأكثر شهرة في إعراب الاسم المثنى،وذكر ابن عقيل في شرحه((أن المثنى وما الحق به يرفع بالألف وينصب ويجر بالياء وهذا هو المشهور، والصحيح أن الإعراب في المثنى والملحق به بحركة مقدرة على الألف رفعاً والياء نصباً وجراً و ما ذكره المصنِّف من أن المثنى والملحق به يكونان بالألف رفعاً والياء نصباً وجراً

هو المشهور في لغة العرب، ومن العرب من يجعل المثنى والملحق به بالألف مطلقاً رفعاً ونصباً وجراً)) [٧٢]

ذكر الشارح في كلامه أن الاسم المثنى وما أُلحق به يكون مرفوعاً بالألف ومنصوباً ومجروراً بالياء، وهذا هو المشهور من لغات العرب ومنها لغة (كنانة وبني الحارث بن كعب و بني العنبروبني هجيم وبطون من ربيعهوبكر بن وائل وزبيد وخثعم وهمذان وعذره) [٧٢]،وذكر كذلك أنه من العرب من يجعل المثنى وما أُلحق به بالألف مطلقا أي: في جميع أحواله (رفعاًونصباً وجراً)وخرج عليه قوله تعالى چ □ □ □چ[طه:٦٣]وقوله صلى الله عليه وسلم: (لا وتران في ليله)) [٧٢].

وذهب الكوفيون إلى أن هذه الحروف هي حركات إعرابية بمنزلة (الضمة، والفتحة، والكسرة) لاسيما أن(الفتحة من جنس الألف والكسرة من جنس الياء)،وحجتهم أن هذه الحروف تتغير بتغير الحركات وذلك من ثلاثة أوجه:

١–الوجه الأول:إن القياس كان يقتضي أن لا تتغير كقوله تعالى: (إن هذانِ لساحرانِ) على لغة بني الحارث بن كعب على أنهم عدلوا عن هذا القياس لإزالة اللبس ألا ترى أنك لو قلت: (ضرب الزيدان العمران) لوقع الالتباس وهذا ليس بمنزلة المقصور كما نقول (ضرب موسى عيسى)لأن المقصور يزول عنه اللبس بالوصف والتوكيد .

٢–الوجه الثاني: إن هذه الحروف إنما تغيرت في التثنية والجمع؛ لأن لهما خاصية لا تكون في غيرهما استحقتا من أجلها التغير.

٣–إن هذا ينقض بالضمائر المتصلة والمنفصلة فإنها تتغير في حالة الرفع والنصب والجر وليس تغييرها إعراباً، ألا ترى أنك تقول في المنفصلة: (أنا ، وأنت)في حالة الرفع(إياي ، وإياك)في حالة النصب[٧٢]

والصحيح ماذهب إليه سيبويه من أن الألف والواو والياء هي حروف إعراب[٧٢].

فجعل ابن الانباري قول سيبويه حجة على الكوفيين؛ لأن حروف الإعراب هي أواخر الكلم وهذه الحروف هي أواخر الكلم فكانت حروف إعراب؛ ولأنها التي أعرب الاسم بها فعندما نقول (قام الزيدان، ورأيت الزيدين، ومررت بالزيدين)مثلما أقول (قام زيدُ ، ورأيت زيداً، ومررت بزيدٍ) أما البصريون فقالوا: إنها حروف إعراب وليست إعراب؛ لأن هذه الحروف إنما زيدت للدلالة على التثنية وقد تدل على الجمع فالواحد يدل على المفرد فإذا زيدت هذه الحروف دلت على التثنية والجمع[٧٢] .

وقد يتبادر إلى الذهن لماذا علامة الرفع للمثنى هي الألف؟ فتقول؛وذلك لكثرة الاستعمال ولأن التثنية أكثر من الجمع هذا بالإضافة إلى أنها تدخل على العاقل وغير العاقل وتدخل على الحيوان وغير الحيوان(كالجماد والنبات)فنجعل للأخف الألف وهو الأكثر، وإذا قيل: لماذا الإعراب بالحروف؟ فكما أعرب المفرد بالحركات التي هي أصل فكذلك أعرب المثنى بالحروف فكانت (الألف والواو والياء)أولى من غيرها لأنها أشبه الحروف بالحركات[٧٢].

والصواب أن الألف والياء حروف إعراب في لغات أغلب العرب، وأما من ذهب إلى القول بأنها ليست حروف إعراب وإنما الإعراب بالحركات المقدرة فرأيه مردود؛ لأن الأصل في النحو (عدم التقدير أولى من التقدير)؛ ولذلك الإعراب يكون بالحروف وليس بالحركات المقدرة، وأما لغة بعض العرب التي استعملت الألف مطلقا في جميع أحوالها فهذا قليل في لغات العرب ولا يقاس عليه، ويمكن أن يصلح رأي من ذهب إلى أن الإعراب بالحركات المقدرة يكون في هذه اللغة فقط قياسا بالاسم المقصور.

ثالثاً: خبرلا النافية للجنس

(لا)النافية للجنس وهي التي قُصِد بها التنصيص على استغراق نفي الجنس كله،وهذه تختلف عن (لا) التي يأتي بعدها الاسم مرفوعاً نحو(لا رجلٌ قائماً) فهنا

ليست نصا في نفي الجنس ؛ لأنه قد يكون المقصود بها نفي الواحد ونفي الجنس، فلك أن تقول :(لا رجلٌ قائماً بل رجلان) [٧٢].

وتعمل (لا) عمل (إنَّ) في نصب الاسم ورفع الخبر ولكن بشروط (أن تكون نافيةوأن يكون المنفي بها الجنس وأن يكون النفي نصاً في ذلك وأن لا يدخل عليها جار كما دخل عليها في قولهم (جئت بلا زاد) و(غضبت من لا شيء)وأن يكون اسمها وخبرها نكرتين فهي لا تعمل في المعرفة ، وأن لا يفصل بينها وبين اسمها أي فاصل ولا خبرها ، ولا فرق في العمل بين المفردة كقوله تعالى: چ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ چ[النحل]والمكررة نحو(لا حول ولا قوة إلا بالله)ولا يفصل بينها وبين اسمها، فلو فصلنا أُلغيت كقوله تعالى: چ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ چ[الصافات]، وسميت(لا) النافية للجنس ؛لأنها تفيد نفي خبرها عن جنس اسمها فإذا قلنا(لا طالبَ علمٍ مقصرٌ)فإننا نفينا التقصير عن كل طالب علم [٧٢].

ويأتي خبر(لا) النافية للجنس محذوفاً إذا دلَّ عليه دليل، وقد نص عليه ابن عقيل في شرحه بقوله ((إذا دل دليل على (خبر)(لا) النافية للجنس وجب حذفه عند التميميين والطائيين وكثر حذفه عند الحجازيين، ومثاله أن يقال:هل من رجل قائم؟ فتقول : (لا رجلَ) وتحذف الخبر وهو(قائم)وجوباً عند التميميين والطائيين وجوازاً عند الحجازيين، ولا فرق في ذلك بين أن يكون الخبر غير ظرف ولا جار ومجرور كما مثل أو ظرفاًأوجاراً ومجروراً نحو أن يقال :هل عندك رجل؟ أو هل في الدار رجل، فتقول :لا رجل فإن لم يدل على الخبر دليل لم يجز حذفه عند الجميع))[٧٢]نحو قوله صلى الله عليه وسلم (لَا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنْ اللَّهِ) [٧٢].

ذكر الشارح في كلامه عن (خبر لا النافية للجنس) أنه يكثر حذفه في لغة من لغات العرب وهي الحجاز ويجب الحذف في لغة أخرى وهي تميم وطيء فيحذف خبر (لا) إذا دلَّ عليه دليل نحو أن تسأل (هل من شك في الأمر) فيجيب (لا شكَ) أي :لا شك موجود في الأمر ومنه قوله تعالى: چ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ چ

پ پ چ[البقرة:٢] فالخبر محذوف بتقدير (موجود) (والله اعلم بالقصد)، وقد كثر حذف خبر (لا)عند الحجازيين ووجب عند التميميين حتى قال بعض النحاة أنه لا يذكر أبداً وكان دليلها كثرة حذفه في القرآن وفي كلام العرب أيضاً، ومن ذلك قوله تعالى: چ ھ ے ۓ ۓ ﮲ ﮳ ﮴ ﮵ چ[الشعراء:٥٠] وقوله تعالى: چ ڦ ڦ ڦ ڦ ڄ چ[سبأ:٥١] ولكن الشرط الذي اشترطه النحويون في حذف خبر(لا) هو الدليل فإذا لم يدل على الخبر دليل لا يحذف فهناك من الأخبار مالا يجوز حذفه لان المعنى يختل من دونه كما في الحديث الشريف (لَا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنْ اللَّهِ) [٧٢]فهنا لا يجوز أن يحذف الخبر وهو (أغيُر) لأنَّ المعنى هنا لا يستقيم ومثله كذلك قول الشاعر:

... ... وَلاَ كَرِيْمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوْحُ [٧٢]

فذكر(الخبر) هنا لاحتياج المعنى إليه فـ(مصبوح) هو الخبر وذكرهُ لكونه لا يعلم إذا حُذف ، ولو أنه حذف فقال (ولا كريم من الولدان)، نفهم من ذلك أنه لا يوجد من الولدان كريم؛ لأنَّ الذي يحذف عند عدم قيام قرينه هو الكون العام ولا شك أن هذا المعنى غير المقصود لهُ .

ولكن أجاز بعضهم أن يكون الخبر محذوف و(مصبوح) يكون (نعت) لاسم (لا) لكون أصله على أنهُ تابع على محل (لا) واسمها معا؛ لأنهما في التقدير مبتدأ عند سيبويه[٧٢].

ولقد ذكر الشارح كذلك أحوال خبر (لا) النافية للجنس وكما يأتي خبرها (مفرد) كما مثلنا فقد يأتي جمله وتكون هذه الجملة فعلية مثل (لا كريم أصل يذم)، وقد يكون خبرها جملة اسميه (لا لئيم طبع أصلهُ كريم)، وقد يكون الخبر شبه جملة مثل(لا عقل كالتدبير)، وقد يحذف خبر لا إذا كان معروفا كما في(لا بأس):أي لا بأس عليك ،وكذلك كونها ظرفا وقد استعملت (لا) لمبالغة النفي؛ لأنها لنفي الجنس كما (إن) لمبالغة الإثبات .

وأضاف الشارح إلى ذلك بقوله يحذف خبر (لا) لنفي الجنس وجوبا عند بني تميم وقد جاء في المغني ((وإن بني تميم لا يظهرون الخبر في اللفظ إما ؛لأن الحذف واجب عندهم أو؛ لأنهم لا يثبتونه أصلاً ولو تقديراً ، فمعنى (لا أهلِ ولا مالِ) أي انتفى المال والأهل فلا حاجة هنا إلى تقدير (خبر))) [٧٢]

وقال الزمخشري في (وَلاَ كَرِيْمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوْحُ) يحتمل أمرين[٧٢]:

أحدهما: أن يترك طائيته إلى اللغة الحجازية، والثاني: أن لا يجعل (مصبوح) خبراً ، ولكن صفة محمولة على محل (لا) مع النفي ، ويريد بترك طائيته أنه ذكر خبر(لا) لأننا قد علمنا أن لغة الطائيين حذف خبر(لا) مطلقاً سواء كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً أم كان غيرها.

فمتى فهم دلت عليه قرينه أو كان كوناً مطلقاً ويكون الشاعر قد تكلم في هذا البيت على لغة أهل الحجاز الذين يذكرون خبر(لا)عند عدم قيام القرينة على حذفه أو عند تعلق الغرض بذكره لداعية من الدواعي.

ولكن الذي يقرره العلماء أنَّ العربي لا يستطيع أن يتكلم بغير لغته التي درّب عليها لسانه فإن نحن راعينا ذلك وجب علينا أن نصير إلى الوجه الآخر وهو أن نقدر قوله(مصبوح) نعتا لقوله(ولا كريم) أي: نعتا على محل(لا) مع اسمها ، وهو الرفع حتى يكون كلامه جارياً على لغة قومه [٧٢].

رابعاً: **المستثنى**

وهو اسم يذكر بعد أداة الاستثناء ويخالف ما قبلها في الحكم مثل(ربِحَ التُجّار إلا خالداً) ففي هذا المثال نلاحظ أن أركان الاستثناء هي ثلاث:١-المستثنى منهٌ (التُجّار)٢- أداة الاستثناء هي(إلا).٣ المستثنى (خالداً)أما الحكمُ فهو (ربح)،ويكون حكم المستثنى هو وجوب النصب دائماً، ويقسم الاستثناء على ثلاثة أنواع:الاستثناء التام، والاستثناء المنقطع، والاستثناء المفرغ، وأهم أدوات الاستثناء هي (إلا)[٧٢]،وقد ذكر ابن عقيل في شرحه عن حكم المستثنى بقوله ((إن كان الاستثناء

منقطعاً تعيَّن النصبُ عند جمهور العرب؛ فتقول: (ما قام القومُ إلا حماراً)، ولا يجوز الإتباعُ، وأجازه بنو تميم؛ فتقول: ما قام القومُ إلا حماروما ضربت القومَ إلا حماراً ، و ما مررت بالقومِ إلا حمارٍ، وهذا هو المراد بقوله :(وانْصِبْ ما انقطع) أي: انصب الاستثناءَ المنقطع إذا وقع بعد نفي أو شبهه عند غير بني تميم ، وأما بنو تميم فيجيزون إتباعه))[٧٢].

ولقد عرَّف ابن مالك المستثنى بقوله : ((هو المتخرج تحقيقاَ أو تقديراً من مذكور أو متروك ب(إلا) أو بمعناها بشرط الفائدة))[٧٢].

ذكر الشارح في كلامه عن المستثنى بوجوب نصب الاستثناء إذا كان منقطعا، والاستثناء المنقطع هو الاستثناء الذي يكون فيه المستثنى من غير جنس المستثنى منه مثل(رحل التجار إلا بضائعهم) [٧٢]

فالبضائع ليست من جنس التجار وتعرب الأسماء بعد أداة الحصر على أنها فاعل أو مفعول به أو اسم مجرور بحسب موقعها، وكأن أداة الحصر لا وجود لها

ولقد ورد الاستثناء كثيراً مع أدواته في القرآن الكريم كما في قوله تعالىچ ٱ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ چ[المزمل:١. ٣]ولقد ورد في أشعار العرب كذلك كما في قول جران العود النميري[٧٢] :

وبَلْدةٍ لَيس بهَا أَنِيْسُ إلاَّ اليَعافِيرُ وإلاَّ العِيسُ

ومن العرب من يقول : (لم يحضر إلا خالدٌ احدُ) فيرفع المستثنى إذا تقدم، وخرَّجوا ذلك على أنه بدل مقلوب إذ الأصل (لم يحضر احدٌ إلا خالدًا) وهي لغة ضعيفة حكوا منها (ما مررت بمثلك أحدٍ)[٧٢]

وحديثنا عن المستثنى ينحصر في المستثنى المنقطع وإنَّ إيثار مصطلح المستثنى المنقطع بدلاً من الاصطلاح المشهور (الاستثناء المنقطع) هو أكثر دقه؛ لأن الانقطاع لا يكون للاستثناء وإنما يكون للمستثنى .

أما عن دور اللهجات في التعدد الوظيفي للمستثنى المنقطع فيوضحه لنا السيوطي بقوله:((عن المستثنى بأن المتصل والمنقطع المقدم والمؤخر لا يختار فيه الإتباع بل يجب النصب في الثلاثة في اللغة الشهيرة))[٧٢]، نحو قوله تعالى:چ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ چ[البقرة:٢٤٩]وقوله تعالىچ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک ککچ[النساء:١٥٧]، وقول الشاعر [٧٢]:

فمالي إلآل أحمدَ شيعةً ومالي إلا مشعبُ الحقِ مشعبُ.

وفي لغة تميم يتبع المنقطع بشرط صحة إغنائه من المستثنى منه نحو:(ما في الدار احد إلا زيدٌ) فان لم يصح إغنائه نحو:(ما زاد إلا ما نقصَ) و(ما نفع إلا ما ضرَ) تعين نصبهُ عند جميع العرب ،وكذا إن تقدم نحو: (ما في الدار إلا حماراً احدُ) وفي لغة من اللغات يتبع المقدم، حكى سيبويه (مالي إلا أبوك احدُ) قال سيبويه:فيجعلون (أحدُ) بدلا و(أبوك) مبدلا منه[٧٢]، وذكر السيوطي أنَّهلا يقاس على هذه اللغة ،وقد قاسه الكوفيون والبغداديون وابن مالك [٧٢].

إذ في المستثنى المنقطع تجُيز بنو تميم البدلية إن صحَّ تفرغ العامل قبله وتسلط عليه، وفي قوله تعالى: چڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک کچوعلى ذلك إنه يصح أن تقول في المثال السابق علمهم إتباع الظن فصح تسليط العامل على المستثنى ، أي: إن المستثنى يصح أن يجيء معمولاً للعامل الموجود قبل أداة الاستثناء فعند قولنا (جاء القوم إلا حماراً) تجوز بنو تميم في المستثنى أمرين:

١- الإتباع على البدلية ويؤولون هذا المثال وما شابهه على القدر المشترك بين القوم والحمار وإلا حمارٌ)

٢- النصب على الاستثناء المنقطع وهذا الأخير يوجبه الحجازيون في نحو هذا المثال ومما جاء على لغة بني تميم في هذا الباب قول الشاعر:

وبلدةٍ ليس بها أنيس إلا اليعافير وإلا العيسُ[٧٢]

فجعل اليعافير والعيس من الأنيس وقد احتج العلماء على لغة تميم بقول لشاعر من قبيلة أخرى،وهذا البيت يوضح لغة نُمَير وليس لغة تميم ،أوعلى الأقل أن هذه لغة تميم ونُمَير وليس لتميم فقط، كذلك في قوله تعالى: چ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ چ[هود:٤٣].

خامساً:لدن

هي ظرف زمان ومكان وتأتي غالباً بمعنى (عند) ويغلب استعمالها مجرورة ب(من) [٧٢] كما في قوله تعالىچ[النمل:٦]وقوله تعالى في سورة چ[الكهف:٦٧]، وإذا اتصلت لدن بياء المتكلم فصلت بينهما نون الوقاية، فتقول: لدني ،وتكون النون فضله كما في الآية الكريمة، وتأتي (لدن)اسم بمعنى (قِبَلْ) وهذا واضح في قوله تعالى چچ چ چ چ چ چ[مريم:٥] وتأتي (لدن)مضافة تخفض ما يأتي بعدها وتكون فيها ثلاث لغات(لَدُن،لَدَى،لَدُ) ولقد قالوا في غدوةٍ (لدن غدوةً) ولم ينصبوا بها إلا غدوة خاصة[٧٢].

وفي كلام الشارح عن الأسماء التي لازمت الإضافة تكلم عن (لدن) بقوله ((فأما(لدن) فلابتداء غاية زمان أو مكان وهي مبنية عند أكثر العرب؛ لشبهها بالحرف في لزوم استعمالٍ واحدٍ– وهو الظرفية، وابتداء الغاية– وعدم جواز الإخبار بها ، ولا تخرج عن الظرفية إلا بجرها ب(من)،وهو الكثير فيها؛ ولذلك لم ترد في القرآن إلا ب(من)، كقوله تعالى: چ ڈ ڈ ڈ ژ چ[الكهف:٦٥] وقوله تعالى:چ ۈ چ[الكهف:٢] وقيس تعربها ومنها قراءة أبي بكر عن عاصم: چ ۈ □ □ □ □ چلكنه اسكن الدال واشمها الضم))[٧٢]، ومن المعلوم أنَ القُرّاء قرأوا على لهجاتهم فهذا يدل على أن قبيلة شعبة كذلك تعربها .

ذكر الشارح في كلامه عن (لدن) بأنها تأتي لابتداء الغاية الزمانية والمكانية وذكر أنها مبنية عند أكثر العرب ،أما إعرابها فعلى لغة قيس وذكر ذلك في قراءة عاصم چ[الكهف:٢]بإسكانه الدال وإشمامها الضم.

وعلى حد قول الشارح أنه يحتمل أن تأتي (لدن) في هذا الشاهد معربة ويقصد به إعرابها على لغة قيس قال الشاعر :تَنْتَهِضُ الرِّعْدَةُ في ظُهَيْرِى مِنْ لَدُنِ الظُّهْرِ إلى العُصَيْرِ [٧٢]

يجر ما جاء بعد(لدن) بالإضافة ،إلا (غدوة) فإنهم نصبوها بعد (لدن)كقول الشاعر ما زالَ مُهْري مَزْجَر الكلبِ منهمُ لدُنْ غُدْوَةً حتى دَنَتْ لغُروبِ[٧٢]

ففي الشاهد الأول قوله (من لدن) كسر نون(لدن) وقبلها حرف جر فجاء الاحتمال هنا على قول الشارح انه قد أعرب (لدن) على لغة قيس وجرها بالكسرة.

ويحتمل أنها مبنية على السكون في محل جر وأن هذا الكسر للتخلص من التقاء الساكنين لا للإعراب ولهذا لم يستدل به العلامة ابن عقيل للغة قيس وإنما قال أنه يحتمل أن يكون قد جاء عليها .

وأما عن الشاهد الثاني ففي قوله (لدن غدوة) فقد نصب (غدوة) بعد (لدن)على التمييز ولم يجرها بالإضافة[٧٢]هذا الشاهد يدل على بناءها في لغة أكثر العرب وقصد الاستعمال الواحد هو ابتداء الغاية والامتناع عن الإخبار بها ولا يبني المبتدأ على (لدن) ولقد ذكر السيوطي أن في (لدن)على غير اللغة القيسية تسع لغات أخرى[٧٢].

المبحث الثاني : الخلاف النحوي في الأفعال

أولاً: عسى

فعل جامد من أخوات (كاد) ويكون للترجي في الأمر المحبوب ويكون للإشفاق في الأمر المكروه[٧٢] قال تعالىچ ذ چ[البقرة: ٢١٦]وعسى ملحق بأفعال المقاربة، والمشهور في سين (عسى)الفتح وقد تدل على الوجوب في القرآن الكريم كما في قوله تعالى: چ[النساء:١٩] وتدخل(عسى)على الجملة الاسمية فتعمل عمل(كان) بشرط أن يكون خبرها جمله فعلية فعلها مضارع مسبوق ب(أن) كما في قوله تعالى چ د د □ □ □ چ[الأعراف:١٢٩.]، وذكر ابن عقيل في شرحه عن خصوصيات

عسى قوله: ((اختصت عسى من بين سائر أفعال هذا الباب بأنها إذا تقدم عليها اسم جاز أن يضمر فيها ضمير يعود على الاسم السابق وهذه هي لغة (تميم) وجاز تجريدها عن الضمير وهذه لغة أهل (الحجاز)؛ وذلك نحو (زيدٌ عسى أن يقوم)فعلى لغة تميم يكون في عسى ضمير مستتر يعود على زيد و(أن يقوم) في موضع رفع بعسى)) [٧٢]

ذكر الشارح في شرحه أنَّ (عسى) إذا تقدم عليها اسم جاز أن يُضمر فيها ضمير يعود على الاسم السابق فنستطيع أن نقول على لغة تميم: (هندٌ عست أن تقومَ)(الزيدان عسيا أن يقوما)(الزيدون عسوا أن يقوموا) (الهندان عستا أن تقوما)(الهندات عسين أن يقمن) .

وذكر كذلك أنه يجوز تجريدها من الضمير في لغة أهل الحجاز؛ وذلك نحو: (زيدٌ عسى أن يقومَ) فعلى لغة تميم في هذه الجملة يكون اسم عسى ضمير مستتر يعود على زيد، والجملة من (أن يقوم)في محل نصب خبر، وتكون هذه الجملة في لغة أهل الحجاز لا ضمير في عسى والجملة المتكونة من (أن يقوم) في محل رفع فاعل مرفوع بالفعل(عسى) وهنا تكون عسى تامة ولا خبر لها، وقد ذهب العلماء إلى تجويز وجه آخر: وهو أن يكون ما بعد الفعل الذي بعد(أن) مرفوعا بعسى اسماً لها (وأن والفعل) في موضع نصب ب(عسى)وتقدم على الاسم ففي جملة(زيد عسى أن يقومَ) هناك لغتان :

لغة تميم يجوز أن تسند (عسى)إلى الضمير العائد إلى الاسم المتقدم عليها وفي هذه الحالة يكون الضمير اسمها ويكون (أن والفعل)في موضع نصب على الخبر وعسى تكون هنا ناقصة، أما إذا وجهنا الجملة على توجيه أهل الحجاز وهو أن تكون عسى مسنده إلى (أن والفعل)فنستطيع أن نستغني بها عن الخبر وعلى هذا الأساس تكون عسى هنا تامة، ويظهر ذلك واضحاً في التثنية والجمع كما أشرنا سابقا وكذلك قد تلحق تاء التأنيث الساكنة التي تختص بالفعل فتقول (عست المرأة)

كما تقول (قامت وقعدت) فدل على أنه فعل أما عن كونه لا يتصرف؛ وذلك لأنه أشبه الحرف لما كان فيه من معنى الطمع مثل (لعل)، ولعل لا ينصرف فكذلك ما أشبهه لا ينصرف، واقترنت (عسى)مع أن كثيراً؛ لأنَّ عسى أذهب في الاستقبال و(أن)التي هي علم الاستقبال أثبت مع (عسى)ففي جملة (عسى أن يخرجَ زيدٌ) فإن (أن)مع صلتها موضعها الرفع على أنها (فاعل)كما أن(زيد)مرفوع على أنه فاعل نحو: (عسى زيد أن يخرج) (٧٢)

ولقد وردت في القرآن الكريم آيتان قد ارتبطتا بعمل (عسى) فالآية الأولى قوله تعالىچ ىيچ[الحجرات:١١] وهذا السياق مطابق للغة أهل الحجاز وقد وردت (عسى)مجرده من ضمير القوم في الجملة الأولى ومن ضمير النساء في الجملة الثانية، فهنا أصبحت (عسى) تامة قد أُسندت إلى (أن والفعل) ولو أُجريت على النقصان لقيل(عسوا أن يكونوا خيراً منهم وعسين أن يكن خيراً منهن).

وفي الآية الكريمة الثانية قال تعالىچ چ[الإسراء:٧٩] ف(عسى)هنا جاءت تامة وفاعلها هو (أن والفعل) المضارع الذي جاء بعدها و(ربك) فاعل (يبعثك)ولا يجوز أن تجعل (عسى)ناقصة و(ربك)اسمها، ولا (أن يبعثك)خبرها لأنَّ الجملة لو أعربت بهذا الوجه سينفصل بين صلة(ال) ومعمولها بأجنبي،أما صلة (أن) فهي(يبعثك)وأما معمولها فهو (مقاما محمودا)سواء جعلته منصوبا على الظرفيه أو غيرها، وأما الفاصل فهو لفظ (ربك)فإنَّه ليس معمولاً ليبعثك ؛لأنه اسم (عسى) (٧٢).

ويتضح مما سبق أن تسمية (عسى) بلغة أهل الحجاز جاءت من خلال القرآن الكريم، وأنَّ القرآن نزل بلغة أهل الحجاز فلأجل ذلك قالوا حجازية، وأمَّا تسميتها بالتميمية فليس عليها دليل، وإنَّما سُمِّيت بهذه التسمية ؛ لأنَّها من أشهر اللغات العربية فلأجل ذلك سُمِّيت بهذه التسمية.

ثانياً: **نصب مفعولي قال(إجراء القول مجرى الظن)**

القول شأنه إذا وقعت بعده جمله أن تحكى، نحو: (قال زيدُ عمرٌو منطلق) فجملة:(عمرٌو منطلقٌ) في موضع نصب على المفعوليه(٧٢)

وقد يجئ القول بمعنى الاعتقاد ، سواء كان ذلك الاعتقاد علماً أو ظناً ويجوز إجراء القول مجرى الظن ،بنصب المبتدأ والخبر مفعولين كما تنصبهما (ظن) وإجراء القول مجرى الظن قليل لأَّن فيه لغات اختلفت فيها مذاهب العرب(٧٢)

ولقد ذكر الشارح ابن عقيل ذلك في قوله: ((والمشهور أن للعرب في ذلك مذهبين أحدهما هو مذهب عامة العرب أنهُ لا يجوز إجراء القول مجرى الظن إلابشروط – ذكرها المصنِّف – أربعة وهي التي ذكرها عامه النحويين ،...أشار إلى المذهب الثاني للعرب في القول وهو مذهب (سُليم) فيجرون القول مجرى الظن في نصب المفعولين مطلقا ،أي سواء كان مضارعا أم غير مضارع وجدت فيه الشروط المذكورة أم لم توجد، وذلك نحو (قل ذا مشفقاً)فذا مفعول أول ومشفقا مفعول ثان)) (٧٢).

انقسم العرب في إجراء القول مجرى الظن على مذهبين ،المذهب الأول: وهو المذهب الذي يحمل القول على الفعل (ظن) وتحكى عندهم الجملة الفعلية بعد القول وهذا المذهب يمثل عامه العرب ولكنهم لايجرون القول مجرى الظن إلابشروط أربعة قد ذكرها الشارح في النص وهي : أن يكون فعلاً مضارعاً ، مسنداً إلى المخاطب متصلاً بالاستفهام ولم يفصل بينه وبين الاستفهام بغير الظرف والجار ومعمول الفعل، ومثال ما اجتمعت فيه هذه الشروط قولك (أتقول عمراً منطلقاً).

وهذه الجملة قد اجتمعت فيها الشروط السابقه٠ (فعمراً) مفعول أول، و(منطلقاً) مفعول ثان(٧٢)، ومنهُ كذلك قول الشاعر هدبة العذري(٧٢) :

مَتى تقولُ القُلُص الرَّواسِمَا يَحْمِلْنَ أُمّ قَاسم وقَاسِمَا (٧٢)

فنجد أن الشاعر أجرى القول مجرى الظن فنصب به مفعولين الأول(القلص) والثاني جمله (يحملنَ) من الفعل وفاعله؛ وذلك لأنه استوفى الشروط كاملة ، ولا يبطل عندهم إجراء القول مجرى الظن إلا إذا فُصل بينه وبين الاستفهام غير المفعولين أو الظرف أو الجار عندها تبطل موافقة الظن وتتعين الحكاية [٧٢]

والحكاية جائزة حتى مع الشروط لأنهاالأصل، فالشروط ليست موجبة لأجراء القول مجرى الظن في نصب المفعولين وإنما هي شروط جواز، فيجوز أن نقول ((أتقول زيدُ منطلق)) برفعها على الحكاية، ويجوز إجراءه مجرى الظن.

أماالمذهب الثاني من مذاهب العرب والذي أشار إليه الشارحفهو مذهب (سُليم) وهم الذين يجرون القول مجرى الظن بدون إي شروط، أي يجرونه مجرى (ظن) مطلقاً سواء أتوفرت فيه الشروط المذكورة أم لم تتوفر، مضارعا كان أم غير مضارع وذلك نحو(قل ذا مشفقاً) فـ(فذا) مفعول أول لـ (قل) والمفعول الثاني (مشفقا)، فعلى هذه اللغة نصب الفعل (قال) مفعولين، ولكنه لم يستوفِ الشروط بأن يكون مضارعا وللمخاطب وأن يكون مسبوق بإستفهام[٧٢]،ونجد ذلك واضحاً كما في قول الشاعر:

قالت وكنتُ رجلا فطينا هذا لعمرُ اللهِ إسرائينا [٧٢]

ف (هذا) مفعول أول و(إسرائينا) مفعول ثان وقد جاء القول بلفظ الماضي[٧٢].

واختلف المذهبان في هذا الإعمال هل يعملونه باقياً على معناه أولايعملونه حتى يتضمن معنى (الظن) ؟

قـال السيوطي : ((على قولين اختار ثانيهما ابن جني ، وعلى الأول الأعلم وابن خروف وصاحب البسيط)) [٧٢]، وخلاصة ذلكأن (سُليم) يعملون القول بتضمينه معنى (الظن) وهو الأولى قال ابن مالك ((وبنو سليم يجرون القول مجرى الظن سواء كان فعلاً ماضياً أومضارعاً أو أمراً أواسم فاعل ومن ذلك قولهم (قلتُ زيداً منطلقاً) (أعجبني قولك عمراً مقيماً) وعلى هذا يكون بني سُليم قد ضمنوا القول معنى الظن فاعملوه من دون قيد أوشرط فأعملوه في مختلف صور القول)) [٧٢].

ومن خلال ما تقدَّم اتفق النحاة على أنَّ (سُليم) هي القبيلة التي تجري القول مجرى الظن، علماً لم يستشد النحاة ببيت لشاعر من هذه القبيلة، وإنَّما استشهدوا ببيت لم يُعرف قائله، وببيت للشاعر هدبة العذري من بني عامر وليس من قبيلة (سُليم) وهذا يدل على أنَّ هذا للغة ليس لقبيلة (سُليم) فقط وإنَّما لأكثر من لغة ولا سيما (بنو عامر) إلا أنَّ النحاة لم يذكروها.

ثالثاً: **إسناد الفعل إلى الظاهر**

الإسناد هو نسبة الفعل إلى الفاعل أو نائب الفاعل أو هو ضم كلمة إلى كلمة أخرى على وجه يفيد معنى تام[٧٢] كما في قوله تعالى:چ ٱ ب ب پ چ[المؤمنون:١]، *وقوله*: چ ھ ھ ے ۓ ۓ ڭ چ[يوسف:٤١].

ويسند الفعل إلى الاسم الظاهر كما في الأمثلة السابقة ويسند إلى الضمائر مثل (رجعت إلى اهلك) و (رجعتم مسرورين)وتسند الأفعال سواء كانت ماضية أو مضارعة إلى الاسم الظاهر، وتسند كذلك إلى الضمائر والمعروف عن إسناد الفعل الظاهر هو أن جمهور العرب إذا أسندت الفعل الظاهر إلى مثنى أو جمع جردته من كل علامة تدل على التثنيه والجمع فيكون كأنما أسند إلى مفرد،فتقول: (قام الزيدان) مثلما تقول (قام زيد) فلا تقول (قاما الزيدان) ولقد جاء في شرح ابن عقيل عن إسناد الفعل عند طائفة أخرى من العرب بقوله ((ومذهب طائفة من العرب – وهم بني الحارث بن كعب ، كما نقل الصفَّارفي شرح الكتاب – أن الفعل إذا اسند إلى ظاهر – مثنى ،أو مجموع – أتى فيه بعلامة تدل على التثنية أو الجمع؛ فتقول:(قاما الزيدان، وقاموا الزيدون ، قمنَ الهنداتُ) فتكون الألف والواو والنون حروفا تدل على التثنية والجمع ، كما كانت التاء في (قامت هندُ) حرفاتدل على التأنيث عند جميع العرب، والاسم الذي بعد المذكور مرفوع به ، كما ارتفعت هند بـقامت))[٧٢].

عرفنا من نص الشارح ابن عقيل أن جمهور العرب يذهبون إلى أن الفعل عندما يسند إلى ظاهر مثنى كان أو جمع وجب تجريده من أي علامة تدل على التثنية والجمع ويتعاملون معه معاملتهم للمفرد فيقولون (قام الرجلان ، قام المحمدون ، قامت النساء) مثلما يقولون (قام الرجل ،قام محمد ،قامت المرأة) وبهذا تفرق العرب في إسناد الفعل إلى الظاهر المذكر وإسناد الفعل إلى المؤنث .

فعند إسنادهم الفعل إلى الاسم الظاهر يجردون الفعل من أي علامة تدل على تعدد الفاعل أما عند إسنادهم الفعل إلى المؤنث فإنهم يلحقون الفعل (التاء)؛ وذلك لأن احتياج الفعل إلى علامة التأنيث أقوى من احتياجه إلى علامة التثنية والجمع وقد يكون الاسم مشتركا بين المؤنث والمذكر(كزيد وهند) فان ذكر الفعل بدون علامة التأنيث لم يعلم أمؤنث الفاعل أم مذكر، ولكن المثنى والجمع لا يمكن الالتباس فيهما إذ ليس فيها احتمال المفرد .

ولكن هناك من العرب من خالف الجمهور والحق الفعل المسند إلى الظاهر مثنى كان أو جمع علامة تدل على تثنية الفاعل وجمعه وبهذا يجعلون علاقة الفعل بالفاعل من حيث العدد كعلاقته به من حيث التذكير [٧٢].

ولقد قال سيبويه في الكتاب : ((وأعلم إن من العرب من يقول : (ضربوني قومك و ضرباني أخواك) فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في : قالت ، فكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث علامة)) [٧٢]، وقد عرفت هذه اللغة عند النحاة بلغة (أكلوني البراغيث) [٧٢].

وأول من استعمل عبارة أكلوني البراغيث هما الخليل وسيبويه لأنها جاءت في أقدم نص نحوي ذكره سيبويه في الكتاب وعلى هذه اللغة يكون الواو في (أكلوني) علامة، أي: حرف دال على الجمع ولم يجعله النحاة فاعلاً حتى لا يكون للفعل فاعلان (الواو والاسم الظاهر) ولو جاءت هذه العبارة على لغة عامة العرب لكانت (أكلتني البراغيث) أو(أكلني البراغيث) من دون واو الجماعة، ولقد سماها

ابن مالك (لغة يتعاقبون فيكم ملائكة) وقد أنكر النحاة عليه هذه التسمية محتجين بأنهُ استشهد لها بجزء من حديث[٧٢]، ولقد ذكره السهيلي (ت٥٨١هـ) بقوله:((ألفيت في كتب الحديث المروية الصحاح مايدل على كثرة هذه اللغة نحو ماجاء في قول وائل ابن حجر في سجود النبي صلى الله عليه وسلم :((وَقَعَتْ *رُكْبَتَاهُ* إِلَى الأَرْضِ *قَبْلَ أَنْ تَقَعَ كَفَّاهُ*)) [٧٢]، ونحو قوله :((*يَخْرُجُ الْعَوَاتِقُ وَذَوَاتُ الْخُدُورِ*)) [٧٢].

ولقد نسب النحاة(لغة أكلوني البراغيث) إلى طيء ومنهم من نسبها إلى أزد شنوءة ونسبها الصفّار كما ذكرنا في نص ابن عقيل إلى بني الحارث بن كعب[٧٢].

والشواهد الشعرية التي أوردها النحاة مستدلين بها على هذه اللغة هي كثيرة ولكن لايوجد سوى شاهد شعري واحد منسوبا إلى شاعر طائي وهو عمرو ابن ملقط في قوله :

أُلْفِيَتا عَيْناكَ عند القفَا أولَى فأولَى لكَ ذا واقيَه[٧٢]

أما بقية الشواهد الشعرية فهي منسوبه إلى قبائل عربيه عديدة ومنهم عروة بن الورد العبسي الملقب بعروة الصعاليك في قوله:

وأحقَرُهم وأهونُهم عليهم وإنْ أمسى له حَسب وخِير

ومنهم عبد الله ابن قيس الرقيات القرشي في قوله

تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وحَمِيمُ[٧٢]

وإن الذي دعا النحاة إلى الحكم بأن (لغة أكلوني البراغيث) هي لغة طئ وأزد شنوءة وبني الحارث بن كعب هو أنه وجدوا هذه اللغة شائعة في هذه القبائل عندما اختلطوا بها عند قيامهم بتدوين هذه اللغة في القرون الأولى وأما انتقال هذه اللغة إلى غير هذه القبائل فيعود ذلك إلى أن العرب كانوا متداخلين فيما بينهم ولم تكن هناك حواجز تفصلهم عن بعض[٧٢]. .

وذهب كثير من النحاة إلى أن هذه اللغة ضعيفة لقلتها ومن هؤلاء(سيبويه) لذا لم يجوز حمل شيء من القرآن على هذه اللغة فإذا ما ورد شيء من القرآن ظاهره أنه

محمول على هذه اللغة وجدوا له تفسيرا مناسبا بعيد عن هذه اللغة ولقد وافق سيبويه كثير من النحاة ومنعوا حمل القرآن على لغة (أكلوني البراغيث) منهم أبو حيان الأندلسي فقد صرح بذلك في تفسيره قوله تعالى : چ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺچ[المائدة:٧١] وعلة ذلك عنده هو أن هذه اللغة قليله(٧٢).

ومن النحاة من أجاز حمل القرآن على هذه اللغةوهناك آيةقرآنية أنفرد بها الزمخشريفي جواز حملها على هذه اللغة وهي قوله تعالى: ھ ہ ہ ہ ھ چ[مريم:٨٧]فقد جوز أن تكون (من) فاعلا للفعل (يملكون) وإن (الواو) علامة للفاعلين(٧٢).

ولكن لايوجد أحد من المفسرين أو النحاة قد وافق الزمخشري فيما ذهب إليه، وكلهم مجمعون على أن (الواو) هي الفاعل وأن في (من) وجهين الرفع على البداية من (الواو) والنصب على الاستثناء .

وإن مذهب النحاة الذين منعوا حمل القرآن على هذه اللغة هو الصحيح، ولابد من الإشارة إلى أن هذه اللغة مازالت مستعمله في لهجاتنا الحديثة فنحن نلحق الفعل علامة تدل على عدد الفاعلين سواء كان الفاعل متقدماً أم متأخراً عنه فنقول (ذهبوا الأولاد) وهذا مما يجعلنا نقر بأن كثير من اللهجات العامية لها أصل في اللغة العربية الفصحى.

وتعد هذه اللغة هي لغة خاصة بأقوام من العرب التي سبق ذكرها ،والمقصود في هذه اللغة أن الفعل المسند للظاهر يلحقه علامة تدل على عدد الفاعل كما تلحق (التاء) الفعل المسند إلى المؤنث، وأن هذه اللغة وإن قلت في العربية الفصحى التي دُوِّن بها تراثنا الإأنها تمثل ظاهرة من ظواهر تطور اللغة العربية .

المبحث الثالث: الخلاف النحوي في الحروف

أولاً: ما الحجازية

وهي من الأحرف المشبهة بـ(ليس)وتستعمل لنفي المعنى عن الخبر في الزمن الحالي عند الإطلاق[٧٢].

وقد اختلف في إعمالها تميم والحجاز فالحجاز يعملونهابشروط هي:

١–ألاَّ يزاد بعدها (إنْ) فإن زيدت بطل عملها، نحو:(ما إن زيدٌ قائم)

٢–ألا ينتقض النَّفْيُ بإلاَّ،نحو:(ما زيد إلاَّ قائم)

٣–ألا يتقدَّمَ خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا جار ومجرورفإن تقدَّمّ وَجَبَ رفْعه،نحو:((ما قائمٌ زَيْدٌ))

٤–ألاَّ يتقدم معمول الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور ؛فإن تقدم بطل عملها نحو:((ما طعامكَ زيدٌ أكلٌ))

٥–ألا تتكرر (ما)فإن تكررت بطل عملها ، نحو:(ما ما زيد قائم).

٦–ألا يبدل من خبرها موجب ،فإن أبدل بطل عملها ،نحو:(ما زيد بشيء إلا شيء لا يعبأ به) فإذا توفرت هذه الشروط فإنَّها تعمل كما في قوله تعالى: چ ڦ ڦ ڦ چ[يوسف: ٣١]، أمَّا إذا فقدت (ما) شرط من هذه الشروط فيبطل عملها ويكون ما بعدها مبتدأ وخبرًا، نحو قوله تعالى: چ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ چ[آل عمران:١٤٤]، وبنو تميم أهملوها مطلقاً[٧٢].

ولقد ذكر ابن عقيل هذا الخلاف قائلاً ((وأما(ما)فلغة بني تميم أنها لا تعمل شيئاً فنقول (ما زيدٌ قائمٌ)(فزيدٌ) مرفوع بالإبتداء (وقائمٌ) خبره ولا عمل لـ(ما)في شيء منها؛ وذلك لأن (ما)حرف لا يختص بدخوله على الاسم نحو: (ما زيدٌ قائمٌ) وعلى الفعل نحو: (ما يقوم زيد) وما لايختص فحقه ألا يعمل، فلغة أهل الحجاز إعمالها كعمل(ليس) لشبهها بها من حيث أنها لنفي الحال عند الإطلاق فيرفعون بها الاسم وينصبون بها الخبر نحو(ما زيدٌ قائماً)))[٧٢].

إن اختلاف اللغات،أي: بين تميم والحجاز في إعمال(ما)وإهمالها أحدث خلافاً بين نحاة المدرستين فالبصريون يقولون: بإعمالها والكوفيون يقولون: بإهمالها ولكل من الفريقين حججهم.

وذكر الشارح أن (ما)في لغة تميم لا تعمل شيئاً؛ والسبب في ذلك يعود إلى أن الحرف يعمل إذا كان مختصاً، وعلى هذا تكون (ما)غير عاملةمطلقاً ،فحرف الخفض يعمل؛ لأنه يختص بالدخول على الأسماء فيعمل فيها ،وحرف الجزم يختص بالأفعال فيعمل فيها أيضاً، وأمَّا (ما) فلم تعمل لكونها لم تختص فتدخل مرة على الاسم ومرة على الفعل مثلها مثل حرف العطف وحروف الاستفهام نحو(ما زيد قائم) و(ما يقوم زيد)، و(ما)النافية التي لا عمل لها هي التي تسمى بـ(ما) التميمية التي إذا دخلت على الجملة لا تؤثر فيها والسبب في إهمالها هو إهمال (ليس)عند الكوفيين، و(ما)غير المختصة تدخل على الأسماء والأفعال كما أسلفنا سابقا ولكنها ترد كثيراً مع الأفعال الماضية والمضارعة إضافة إلى مجيئها مع الاسم كما في(ما أخوك قائم)(ما عمرٌ مسافرٌ) [٧٢]، ومثال مجيئها مع الأفعال قوله تعالى: چ □ □ □ [البقرة:١٦]، وقوله عز وجل: چ ڭ چ[البقرة:١٧٤]وكذلك أنَّ (ليس) فعل و(ما)حرف والحرف أضعف من الفعل في العمل فبدل أن يكون منصوباً بـ(ما)انتصب بحذف حرف الخفض؛ لأنَّ الأصل (ما زيد بقائم)، ولكن هذا الشبه الضعيف أوجب لها أن تعمل عمل ليس في رفع الاسم ونصب الخبر إلا في حالة تقدم خبرها على اسمها أو دخول حرف الاستثناء أو فصل بينها وبين معمولها ولولا ذلك الضعف لوجب أن تعمل في جميع هذه المواضع.

فبنوا تميم يجرونها مجرى(بل)و(هل)فلا تعمل عندهم كما في (ما زيد قائم)فإذا حذفنا الخبر ونقضنا النفي ب(إلا) لم يجز فيها إلا الرفع فنقول :(ما قائم زيد،ما زيد إلا قائم)فترفع في اللغتين جميعا.

ورجح سيبويه مذهب الإهمال وعدَّه الأقيس معتمداً على (علة المشابهة)، أي: إن (ما) لا تشبه (ليس)، إذ الأول حرف والثاني فعل، فلما كان عدم المشابهة قائم بينهما كان عدنمالإعمال أقيس وتابعه في ذلك ابن مالك إذ قال ((لغة بني تميم في تركهم إعمال (ما) أقيس من لغة أهل الحجاز)) [٧٢]وهو الصواب.

ويكثر اتصال خبر (ما)العاملة عمل ليس ب(الباء)الزائدة كقوله تعالى چ □ □ □ □چ[فصلت:٤٦]، وقوله تعالى چ[التكوير:٢٢]ومنه قول أمريءالقيس[٧٢]

ألاَ أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيْلُ ألاَ انْجَلِي بِصُبْحٍ وَمَا الإِصْبَاحُ منِكَ بِأَمْثَلِ [٧٢]

والصواب أنها ليس في لغة تميم فقط بل في جميع لغات العرب عدا الحجاز؛ وذلك لكونها لم ترد عاملة في الشعر إلا قليل، وأما عن نسبتها إلى الحجاز فذاك لكونها عملت في القرآن الكريم و القرآن نزل بلغة(قريش)أي: الحجاز؛ فلذلك سميت ب(ما)الحجازية، علماً أنَّها لم ترد عاملة في شعر الحجاز.

ثانياً: لا

وهي من الأحرف المشبه بـ(ليس) وتعمل عملها ولكن بقله وتستعمل(لا) لنفي الوحدة؛ لأنها تنفي الحكم عن جميع أفراد اسمها[٧٢]، واختلف في إعمالها بين أهل الحجاز وتميم فهي مهمله عند تميم، وتعمل عند الحجازيين بشروط وتعمل(لا) العطف أيضا ولكن بشروط [٧٢]، ولقد ذكر ابن عقيل في شرحه أن الحروف التي تعمل عمل ليس أربعة وهي (ما،لا،لات،إن) ولقد فصل القول في ذلك أما عن (لا) فقال ((أما (لا) فمذهب الحجازيين إعمالها عمل (ليس) ومذهب تميم إهمالها ولا تعمل عند الحجازيين إلا بشروط ثلاثة:

احدها: أن يكون الاسم والخبر نكرتين نحو(لا رَجل أفضلَ منك) ... والشرط الثاني ألَّا يتقدم خبرها على اسمها، فلا نقول (لا قائماً رجلٌ) والشرط الثالث: ألَّا ينتقض النفي ب(إلا) تقول: (لا رجل إلا أفضل من زيد) بنصب أفضل بل يجب رفعه)) [٧٢]

ذكر الشارح في كلامه عن إعمال (لا)أنها تعمل عند الحجازيين وأمّا تميم فتهملها ولا تعملها

و((لم يصرح أحد بأن إعمال (لا)عمل (ليس)بالنسبة إلى لغة مخصوصة إلا صاحب المغرب ناصر المطرزي (ت٦١٠هـ) فأنّه قال فيه (بنو تميم يهملونها)،وغيرهم يعملها ،وفي كلام الزمخشري :أهل الحجاز يعملونها دون طيء، وفي البسيط القياس عند تميم عدم إعمالها ،ويحتمل أنهم وافقوا الحجاز على إعمالها))[٧٢]ولقد أضاف الشارح في قوله عن إعمال (لا)أنها لا تعمل عند أهل الحجاز إلا بشروط ثلاثة التي ذكرناه سابقاً،ولكن بقي من شروط إعمال(لا)عمل(ليس)شرطان آخران وهما:

_أن لا تكون (لا) لنفي الجنس نصاً لأنها إذا كانت كذلك عملت مثل عمل(إنَّ) المؤكدة التي تدخل على الجملة الاسمية فتنصب الاسم وترفع الخبر وعندها يبنى اسمها على الفتح إذا لم يكن مضافا أو شبيها بالمضاف.

_والثاني أن لا يتقدم معمول الخبر على اسمها فإذا تقدم المعمول مثل (لا عندك رجل مقيم ولا امرأة)عندها تهمل.

والشواهد على إعمال (لا) عمل (ليس) كثيرة نذكر منها قوله تعالى: چ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ چ[البقرة:١٩٧]وكذلك قول الشاعر :

تَعَزَّ فَلاَ شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا وَلاَ وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ واقِيَا [٧٢]

فهنا دخلت (لا) على الأسماء النكرة وعملت عمل (ليس) وهذا يوضحَّ الشرط الأول الذي ذكره الشارح من كونها، لا تدخل إلا على نكرتين وتعمل عمل (ليس)، وقد زعم بعضهم أن(لا) قد تعمل في المعرفة أيضاً وانشدوا للنابغة[٧٢]

وَحلَّت سَوَادَ القَلبِ لا أَنا باغِياً سِواها وَلا في حُبِّها مُتَراخِيا

ففي قول (لا أنا باغيا) عملت (لا)النافية عمل (ليس) مع أن اسمها معرفة وهو(أنا) وهذا شاذ.

وكذلك قول المتنبي:

فإذا الجود لم يرزق خلاصاً من الأذى فلا الحمد مكسوباً، ولا المال باقياً(٧٢)

ولقد اختلف قول الشارح في هذا البيت فمره قال إنَّه مؤول ومره أخرى قال: إنَّه سائغ.

ثالثاً: **لعل**

وهي من حروف الجر الشبيهة بالزائدة وهي تفيد معناً خاصاً، وتجر الاسم بعدها لفظاً ويكون لمجرورها محل إعرابي ولا يحتاج مع مجرورة لمتعلق كما في (لعل محمدٍ قادم) (٧٢).

وتفيد(لعل)معنى الترجي ولقد وردت كثيراً في القران الكريم منها قوله تعالىچ گ گ گچ[غافر: ٣٦]ولقد أسقطت لعل من حروف الجر الأصلية؛ وذلك لشذوذها ؛ ولأن الجر بها يكون على لغة من لغات العرب وهي لغة (عُقيل) وتأتي(لعل) في لغات كثيرة (عَلَّ ،علِّ،لعلَّ،لعلِّ)وغيرها كثيراً وجاء عن ابن السكيت(٢٤٤هـ) (لَعلِّي ،لَعلَّني،لعلِّني)(٧٢) ولقد ذكر (ابن عقيل)بأن(لعل)يكون الجر بها على لغة عُقيل إذ قال ((وأما (لعل) فالجر بها على لغة عُقيل ومنها قوله:

..... لَعَلَّ أَبَي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ(٧٢)

وقول الآخر:لَعَلَّ اللهِ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيءٍ أَنَّ أُمَّكُمُ شَرِيمُ)) (٧٢)

ذكر الشارح ابن عقيل بأن(لعل)هي من حروف الجر التي يكون الجر بها على لغة (عقيل) واستدل بقول كعب بن سويد الغنوي:

فقلت ادفع بأخرى وارفع الصوت دعوة لعلَّ أبي المغوار منك قريبُ

ولو كانت(لعل)على أصلها في نصب الأول ورفع الثاني لقال (لعل أبا) ولكن عندما قال (أبي)فهذا دليل على أن (لعل)جاءت هنا حرف جر، بدليل مجيء ما

بعدها مجرور لفظا وعلى هذا تكون كلمة (أبي)في الشاهد من جهة اللفظ قد جاءت مجرورة ولكنها من جهة المحل مرفوعة[٧٢]

وحكي عن الأخفش أن أبا عبيدة سمع لام (لعلَ)مفتوحة في لغة من يجر بها في قول الشاعر :

لعل اللّه يمكنني عليها جهاراً من زهيرٍ أو أسيد [٧٢]

والجر بها على لغة عقيل حكاها الأخفش أيضاً وحكم محلها ومجرورها يكون مثل (رب) والأصح أنها تتعلق بالعامل وقيل لا تنزلها منزلة الزائد، وأن محل مجرورها على حسب مابعدها ففي البيت المذكور محله الرفع بالإبتداء و(قريب)خبره[٧٢].

رابعاً: متى

وهي ظرف زمان للعموم ،وإذا استفهم بها فإنها يليها الماضي والمستقبل وتأتي (متى)حرف جر في لغة من لغات العرب وهي (هذيل) وإنَّ وظيفة (متى) المشهورة هي الاستفهام والشرط نحو(متى تقم أقم) ،ولكنها خرجت من هذه الوظيفة إلى وظيفة أخرى وهي الجر وتأتي بمعنى (من) وزاد ابن هشامعلى ذلك بقوله: إن (متى)في لغة هذيل تأتي بمعنى في[٧٢].

وتأتي (متى)بمعنى(من)كما في (أخرجتها متى كمهِ ، أي بمعنى (من كمهِ)وتأتي بمعنى (في) كما في قولك (وضعته متى كمِّي) أي: في (كمي).

وهذه المعاني خاصة بإحدى القبائل العربية، ولقد ذكر الشارح ابن عقيل في كلامه عن متى قوله: ((وأما متى فالجر بها يكون على لغة هذيل، ومن كلامهم (أخرجها متى كُمِّه) يريدون(من كُمه) ومنه قوله[٧٢]:

شَرِبْنَ بِمَاء الْبَحْر ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ))[٧٢]

ذكر ابن مالك في كلامهِ عن (متى) هي من حروف الجر التي يجربها على لغة واحدة من لغات العرب وهي (هُذيل)وذكر البيت الذي ذكرتهُ في النص وهو بيت لأبي ذؤيب الهذلي يصف السحاب وقبله أبيات كثيرة .

فذكر أن متى جاءت حرف لكونها جرت بعدها (لججٍ) فاستعملها جارة وهي لغة قومهِ (هذيل)[٧٢]، وهذيل من القبائل التي اعتمدت في التدوين لفصاحة لغتها وتُعدُّ هذه اللغة من لغات القبائل السبع المشهورة بالفصاحة وهي: (قريش،هذيل،هوازن، اليمن، وطيء،ثقيف ،تميم)وبهذه اللغات نزلت طائفة من الفاظ القرآن، وقد تهمل (متى) كما في حديث البخاري ((وَإِنَّهُ مَتَى يَقُومُ مَقَامَكَ لا يَسْمَعُ النَّاسَ))[٧٢]

وقال ابن مالك: وهذا شيء غريب ، ثم تكلم في استدلاله، بما أثر في الحديث على إثبات الأحكام النحوية[٧٢]، وقيل تأتي بمعنى وسط ، كما في قولك (وضعته متى كمي) ، أي :وسطه ، وإذا كانت (متى) بمعنى (وسط) فهي اسم ، وهذا لا يعد (متى) من حروف الجر[٧٢] ، ولكن الصواب أنها تأتي حسب السياق فمرة تأتي حرف جر كما في قول الشاعر:

إذا أقولُ صَحا قَلْبي أُتِيحَ لَه سُكْرٌ مَتى قَهْوةٍ سارَت إلى الرأس

أي : من قهوتي[٧٢].

ومرة تأتي بمعنى وسط كما في البيت السابق (متى لججٍ) أي: وسط لججٍ، فإذا كانت بمعنى من فهي حرف جر وما بعدها مجرور بها ، وإذا كانت بمعنى وسط فهي اسم وما بعده مجرور بالإضافة.

وهذا لغة هذيل فقط ،والدليل أنها لم ترد إلا في قول أبي ذؤيب الهذلي وهو من قبيلة (هذيل).

خامساً: مـــع

وهي اسم لمكان الاصطحاب أو وقته واختلف النحاة في وضعها الأصلي فمنهم من قال إنها ثنائية الوضع ومنهم من قال إنها ثلاثية الوضع واصلها (معي) وحذف الحرف الأخير وانتقلت حركة الإعراب إلى ما قبله والأصل فيها أنها ثنائية الوضع، وتلزم(معَ) الظرفية والإضافة غالباً في اللفظ وفي المعنى وتكون منصوبة على

الظرفية بالفتحة الظاهرة ومن العرب من يبنيها على السكون فإذا وليها ساكن تخلص منه إلى الفتح أو الكسر[٧٢] كما في قول القطامي[٧٢] :

قَدْ يُدْرِكُ الْمُتَأَنِّي بَعْضَ حَاجَتِهِ وَقَدْ يَكُونُ مَعَ الْمُسْتَعْجِلِ الزَّلَلُ

وقد تأتي (مع) بمعنى (عند) فترادفها في الدلالة على الحضور المجرد الخالي من معنى الاجتماع والمصاحبة وتكون هنا مضافه ومجرورة ب (من)

وتأتي كذلك منصوبة ومنونه (معاً) فتكون هنا اسم خالي من معنى الظرفية وتعرب هنا حالاً، ولقد ذكره الشارح بقوله: ((وزعم سيبويه أن تسكينها ضرورة ، وليس كذلك بل هو لغة ربيعه وهي عندهم مبنية على السكون ، وزعم بعضهم أن الساكنة العين حرف وادعى النحاس الإجماع على ذلك وهو فاسد فإن سيبويه زعم أن ساكنة العين اسم))[٧٢].

وانقسم العرب على قسمين في معاملة الاسم (مع) فمن العرب من يفتحها وهو الأشهر وتكون هنا معربه وفتحتها فتحة إعراب نحو:(جلس زيد مَعَ عمرٍو).

ويقال (زيد مَعَك) فتكون (مع) اسم لمكان الاجتماع وعندما تقول:(جئتك مع العصر) فتكون هنا لزمان الاجتماع والدليل على اسمية (مع) أنها تُجر دائما ب (من) على حكاية سيبويه كما في (ذهبت من معه) وكذلك تنوينها نحو (جاءا معاً) وتكون(مع) مفتوحة العين وهو المشهور إلا في لغة (ربيعة وغنم) فتكون عندهم غير معربه وإنما تكون مبنية على السكون لأنها تضمنه معنى حرف المصاحبة.

ولقد رأى أبو جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ) أن الإجماع منعقد على حرفيتها إذا كانت ساكنه ولكن سيبويه لم يثبت أن (معْ) ساكنة العين على أنها لغة وإنما قال ذلك ضرورة بقوله : وسألت الخليل عن (معَكم ومَع) لأي شيء نصبتها ؟ فقال لأنها استعملت غير مضافة اسماً كجميع ، ووقعت نكره وذلك في قولك: جاءا معاً وذهبا

معاً وقد ذهب معه ، ومَن مَعَه، صارت ظرفا فجعلوها بمنزلة :أمام وقدام[٧٢] قال الشاعر فجعلها كهلْ حين اضطر وهو الراعي[٧٢]:

وريشي منكمُ وهَوايَ مَعْكُمْ وإنْ كانت زِيارتُكُمْ لماما

ولقد ورد الشاهد بتسكين عين (معْكم) ولقد ذهب بعض النحاة على إن (معْ) ساكنة العين هي تمثل لغة (غنم وربيعه) فهم يبنونها على السكون إذا كان ما قبلها متحرك كما في : (زيدُ مَعْ عمرو) ويكسرون عين (مع)قبل الساكن نحو (زيد مَعِ القوم)[٧٢]، وقال الرضي (ت٦٨٦هـ):((وتسكين عينها لغة ربيعه يقولون(مع زيد) فإذا لاقى ساكناً بعده كسروا عينه نحو: كنت مع القومِ قال بعضهم وهو الحق ، هي في هذه اللغة حرف جر إذ لا موجب للبناء فيه)) [٧٢].

وبذلك يكون تسكين عين(مع) هي لغة من لغات العرب تكلمت بها ربيعة وليست هي للضرورة كما زعم سيبويه [٧٢]، فضلا عن ذلك إن الخلاف الذي قيل حول اسمية(مع) أو حرفيتها فالصواب أن تكون (مع) اسم لأنها يخبر بها ولأنها تنون كما في (زيد معك، أي قام معك) [٧٢]، وإذا أسكنت على لغة ربيعة فبعض النحاة يذهبون على أنها حرف، ولعل ما استدلوا به العلماء في قول الراعي النميري يدل على أنَّ قبيلة نمير كذلك تسكن عين (مع) وهذا يدل على أنها لغة ربيعه وغنم ونمير كذلك وليست لربيعه فقط.

الخـاتــمة

وبعد هذه الرحلة المختصرة التي قضيناها مع القبائل واللغات والخلاف فيها،سنذكر أهم النتائج التي توصلنا إليها وهي :

١- إن كثيراً من الخلافات النحوية التي حدثت بين العلماء كانت في أصلها خلاف بين لغات القبائل.

٢- إن الأصل في إعراب الاسم المثنى وإعراب الأسماء الخمسة هو بالحروف وليس بالحركات الظاهرة أو المقدَرةٌ كما زعم بعض النحاة ٠

٣- لا تعمل (ما) الحجازية عند تميم فقط بل في أغلب لغات العرب عدا (الحجاز)، وأما تسميتها بالحجازية؛فلأنَّها ذُكرت في القرآن الكريم والقرآن نزل بلغة أهل الحجاز.

٤- اثبت البحث أن الكثير من الأبيات الشعرية التي استشهد بها النحاة على لغة من اللغات العربية لم نجد فيها سوى بيت أو بيتين لشعراء هذه القبيلة وبقيه الأبيات لشعراء من قبائل أخرى.

٥- وكذلك أثبت البحث عدم وجود لغة مشتركة بين العرب قبل نزول القرآن، والدليل على ذلك أن كل شاعر كان ينشد شعره على لغة قبيلته، ولو كانت هناك لغة مشتركة لما حدث الخلاف أصلاً ولما استطاعوا أن يعرفوا كيف تتكلم هذه القبائل وما هي خصائصوقواعد لغتها وكيف تتصرف في عربيتها ٠

٦- ورود الكثير من الأشعار لقبائل يتكلمون بلغة مشابهه في قواعدها وأصولها مع لغات عربية أخرى وضعت قواعدها في أشعارها أيضا ولكنها كانت بعيده عن انظار العلماء فنسبوا لغة معينه إلى قبيلة معينه دون غيرها؛ لأنهم رأوها شائعة عندهم ولكن التلاقح اللغوي بين القبائل كان كبيراَ جداَ وقد تشيع هذه اللغة في قبائل أخرى لم ينسبوها اليها٠

وفي ختام بحثي أرجوا أن أكون قد وقفت على عرض الجوانب المهمة في هذا الموضوع ووضحت ما استطعت أن أوضحه وهذا من فضل الباري ـ عزوجل ـ واعترف بأن هذا البحث لم يحقق إلاقدرا محدودا راجين أن تتكفل الأيام المقبلة باستكمال الباقي٠٠٠ والحمد لله رب العالمين.

الهوامش

المصادروالمراجع

. أسرار العربية، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الانصاري الانباري ،(ت٥٧٧هـ) ،نشر دار الأرقم بن أبي الارقم ،(ط١)١٤٢٠هـ .

. الاعلام خيرالدين الزِّركلي((ت١٣٩٦هـ /ط ٢)دار الملايين.

– الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني،تحقيق : سمير جابر. دار الفكر – بيروت ،ط٢.

. الألغاز النحوية ،عبد الرحمن بن ابي بكر جلال الدين السيوطي، (٩١١هـ)،نشر المكتبة الأزهرية للتراث سنة ١٤٢٢هـ.

. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين،عبد الرحمن بن محمد بن عبيدالله الانصاري الأنباري، (ت٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية (ط١) ،١٤٢٤هـ.

– أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد، جمال الدين، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، ابن هشام (ت ٧٦١هـ) تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

– البحرالمحيط أبوحيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثيرالدين الأندلسي (ت٧٤٥هـ)تحقيق: صدقي محمد جميل

. التعريفات: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، حققه وضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م.

. جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني ، (ت١٣٦٤هـ) ،الناشر المكتبة العصرية صيدا–بيروت ،(ط٢٨)، ١٤١٤هـ.

. جمهرة أشعار العرب، أبو زيد القرشي، تحقيق الدّكتور محمّد الهاشميّ، دار القلم، دمشق، ط ٢، ١٤٠٦هـ.

. الجنى الداني في حروف المعاني، حسن قاسم المردى (ت٧٤٩هـ)، تحقيق:طه محسن، جامعة بغداد ١٣٩٦هـ.

. حروف المعاني والصفات، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (المتوفى: ٣٣٧هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، ١٩٨٤م.

– الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤.

. دور اللهجة في التعقيد، علاء إسماعيل الحمزاوي ،أستاذ العلوم اللغوية المساعد في كلية الآداب جامعة ألمانيا –دراسة إحصائية تحليلية في ضوء همع الهوامع للسيوطي.

. ديوان جران العود النميري، رواية أبي سعيد السكري، مطبعة دار الكتب المصرية، ط١، ١٣٥٠ هـ.

– ديوان رؤبة بن العجاج. باعتناء وليم بن الورد، نشر دار الآفاق الجديدة بيروت، ط٢، ١٤٠٠ هـ.

– ديوان الهذليين– دار الكتب سنة ١٣٦٧هـ.

– ديوان النابغة الجعدي،. جمع وتحقيق / عبد العزيز رباح، منشورات المكتب الإسلامي بدمشق، ط١، ١٣٨٤ هـ.

. السبعة في القراءات، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت ٣٢٤هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف – مصر، ط٢، ١٤٠٠هـ

– السنن الكبرى ، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراسانيالبيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

شرحالتسهيل،محمد بن عبدالله ابنمالك (ت٦٧٢هـ)،تحقيقالدكتورعبدالرحمنالسيّدوالدّكتورمحمدبدوياالمختون،هجرللطباعةوالنشر ،القاهرة،ط (١) ١٤١٠هـ.

ـ شواهد التوضيح والتّصحيح لمشكلات الجامع الصّحيح، لابن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق محمّد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب، بيروت، ط (٣) ١٤٠٣هـ.

. شرح الرضي على الكافية ،رضي الدين الاستراباذي (ت٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق :يوسف حسن عمر أستاذ كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية

– . شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،لابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، (ت٧٦٩هـ) ،تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ،دار التراث ،(ط٢٠)، ١٤٠٠هـ.

– شرح الكافية الشافية،جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عببد الله بن مالك الطائي الجياني (ت٦٧٢هـ)،دراسة وتحقيق:،عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة،ط١.

. شرح المعلقات السبع، الحسين بن أحمد بن الحسين الزوزني (ت٤٨٦هـ)،دراسة وتحقيق:،الناشر:دار احياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢ م.

. صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي (ت ٢٥٦هـ) تحقيق : د. مصطفى ديب البغا ، دار ابن كثير ، اليمامة – بيروت،ط٣ ، ١٤٠٧ – ١٩٨٧.

. علل الترجيح والنقض في كتب النحاة حتى نهاية القرن العاشر للهجرة، (أطروحة دكتوراه) د. وعد دليان أنور، إشراف : أ.م.د نافع علوان بهلول ٢٠١٣،جامعة تكريت –كلية التربيه.

. الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، ، الملقب سيبويه (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

ـ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

–اللهجات العربية: إبراهيم أنيس ، المطبعة الفنية الحديثة /مصر،ط٣، ١٩٦٥م.

اللهجات العربية في كتب غريب الحديث المطبوعة حتى نهاية القرن الرابع الهجري (أطروحة دكتوراه)، د.صباح علي سلمان، إشراف:أ.م.د. تحسين عبدالرضا الوزن، جامعة بغداد، تربية ابن رشد، ١٤٣٣هـ ٢٠١٢م.

–اللمع في العربية، لابن جني أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ، (ت٣٩٢هـ)، تحقيق فائز فارس ، دار الكتب الثقافية –الكويت.

– المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: ٤٥٨هـ) المحقق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م

–المذكرات النحوية ، أبو عبد الله محمد بن عبد الله جمال الدين بن مالك الطائي الجياني.، (ت٦٧٢هـ)، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن عبد الرحمن شميلة الأهدل.

–معاني النحو،فاضل صالح السامرائي ،نشر دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الاردن (ط١)، ١٤٢٠هـ،.

–المغني في النحو، لتقي الدين أبي الخير منصور ابن فلاح اليمني (ت٦٨٠هـ) تحقيق: د. عبد الرزاق السعدي، سلسلة خزانة الأدب، دار الشؤون والثقافة والأدب، بغداد، ط١ ، ٢٠٠٠م.

– مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت٧٦١ هـ) تحقيق : د.مازن المبارك ومحمد علي حمدالله ،: دار الفكر – بيروت،ط٦، ١٩٨٥.

–المفصل في صفة الاعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن احمد الزمخشري جار الله ،(ت٥٣٨هـ)،تحقيق الدكتور علي بو ملحم ،نشر مكتبة الهلال – بيروت،(ط١)١٩٩٣م .

_ المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (٢٨٥هـ)،

تحقيق محمّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب بيروت، (د. ت) .

–مقدمةابنخلدون، تأليف:عبدالرحمنبنمحمدبنمحمد،المعروفبابن خلدون(ت٨٠٨هـ)،د.ط،المطبعةالشرقية،د.ت.

–الموجز في قواعد اللغة، سعيد الأفغاني (ت١٤١٧هـ)، دار الفكر – بيروت – لبنان، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

_ منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محيي الدين عبد الحميد: مطبوع مع شرح ابن عقيل.

–النحو الوافي ،عباس حسن ، (ت١٣٩٨هـ)، نشر دار المعارف ،(ط١٥).